

الأستاذ

تَصَدُّرُهَا كِلِيَّةُ التَّرْبِيَةِ بِجَامِعَةِ بَغْدَاد

المجلد السابع

١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م

وسائل النهوض باللغة العربية

وتيسير قواعدها وكتابتها

للدكتور مصطفى جواد
الاستاذ فى قسم اللغة العربية

وسائل انهاض اللغة العربية هى معرفة الطرائق اللاحقة الى حل مشكلاتها التى لا تزال عسيرة الحل ، صعبة العلاج ، وتمهيد طرائق جديدة اخرى لتقويتها وتمييزها وتطويرها على حسب طور هذا العصر من جميع الوجوه الحيوية والتمدية .

فاولى تلك المشكلات « مشكلة المصطلحات » والثانية مشكلة النحو والصرف والثالثة مشكلة المعجمات والرابعة مشكلة التعبير والخامسة مشكلة رسمها أى املائها كما يقول أهل هذا العصر .

أما مشكلة المصطلحات وهى الكبرى فسيبها أن الوف كلم افرنجية أو أعجمية ، قد اصطلح عليها فى عدة علوم وفنون عند الافرنج والاعاجم ، وما زالت محتاجة الى ما يقابلها من العربية ، من كلمات قديمة غير مستعملة ، وقديمة منقولة بطريق المجاز وحديثة مشتقة على حسب طرائق الاشتقاق فى العربية ، وأكثر هذه الوسائل فائدة « الاشتقاق » ، الا ان المجامع اللغوية لم تستطع أن تستفيد منه استفادة تامة واقتصرت على اقرار قواعد اشتقاقية أكثرها بديهية فتركت مثلاً قياسية صيغة « فعال » وصيغة مؤنثه « فعالة » كالأطار والعمامة والنظام والجمالة ، ومئات غيرها من أسماء الآلات والادوات مع أن « فعال » ومؤنثه « فعالة » للآلة والاداة أقدم فى العربية زماناً من صيغة « مفعول » ومؤنثه « مفعلة » ومشبعه « مفعال » وأكثر استعمالاً وأخف لفظاً وأرشق صيغة .

والدليل على ذلك القرآن الكريم فقد استعمل « الفاعل » اسم أداة وهو

مكتبتنا العربية

« الخياط » بمعنى « الابرّة » فى قوله تعالى « حتى يلجّ الجمل فى سمّ الخياط » ولم يستعمل « المخيط » مع وجوده فى اللغة ، فهو اذن يفضل « الفِعال » على « المفعّل » وغيره اذا وجد معا فى الاستعمال ، دون الاستقلال كالمرصاد بمعنى « المرصد » .

ولقد كان فى استعمال « فِعال » ومؤنثه المقدم ذكرهما مندوحة من استعمال اسم فاعل الفعل الثلاثى واستعمال « فَعَّال » المعروف عندهم أنه من صيغ المبالغة ، فى المصطلحات العلمية والفنية وذلك كالحامل والرافدة والرافعة والقارئة والحلاطة والمساقة والكماحة والعواقبة من المصطلحات الجديدة التى اشتقوها . ان العرب لم تضع صيغة « فاعل » ومؤنثه للآلة والاداة بل للنسبة كالأبل والآهل والدارع والرامح والفارس ثم نقلت الصيغة من أسماء الذات ، التى هى عندى وفى رأى أصل الاشتقاق الى المعنويات والعلاجيات كالجائر والماشى ، ولكنها لما أرادت الاستفادة من وزن « فاعل » فى الآلات والادوات حولته الى « فاعل » كالخاتم والطابع والقالب والطابق والمالج ، وأرى أن أصل « فاعل » بفتح العين هو « فَعَّل » بتشديد العين للتكثير ولكنه قد مات . فهل استفاد المجمعون من صيغة « فاعل » ؟ الجواب « لا » . ثم ان العرب وضعت صيغة « فَعَّال » وصيغة مؤنثه « فَعَّالة » للنسبة الكثيرة كالعطارد والحداد والبقال ثم نقلته من المادية الى المعنوية والعلاجية والعلاجية كالعزّام والوقّاف ، ولما أرادت الاستفادة منه فى الآلات والادوات حولته الى « فَعَّال » ومؤنثه « فَعَّالة » كالخطاف للحديدة ذات الشكل المعلوم والنشابة للسهم والدوامة للعبة من الخشب للصبيان ، والدُرّاعة لنوع من الملابس ، فهل استفاد المجمعون من « الفَعَّال » و« الفَعَّالة » ؟ الجواب « لا » . فالعلم بالاشتقاق والاستفادة منه أمران ضروريان فى التحقيق الاصطلاحي والسرعة والتخفف لا يؤديان الى غاية محمودة . هذا وعليّنا أن نستفيد فى اسم الآلة والاداة من وزن « فاعول » كراقود وطاحون وراووق وجاء « فاروق » للانسان مستعارا من الآلة والاداة .

ومن الصيغ الاشتقاقية اللاحبة الطريق التى ينبغى للمجامع ان تستفيد منها فى ميدان المصطلحات على اختلاف أنواعها « فَعِيل » و « فَيَعْل » المأخوذان من

مكتبتنا العربية

« فاعِلٌ يُفَاعِلُ » فهما من أقدم صيغ اسم الفاعل المكتسب للوصفية المجرد من الحدث وهما أقدم أيضا من قرينهما « مُفَاعِلٌ » خاصة ، فهما اذن أقدم وأرشق وأخف ، نقول : ماثله فهو مثيله وقارنه فهو قرينه وشابيه فهو شبيهه « وما لا يحصى كثرة ، هذا في « فَعِيلٍ » ، وأما « فَيَعْلُ » فمثل « بايعه فهو بيّعه وشابيه فهو شيعه » . ولما احتاج بعض المجامع الى وضع كلمة عربية مقابلة للكلمة الفرنسية : Copropriétaire اختار ثلاثة مصطلحات هي « المالك على الشيوع ، المشتاع ، الشريك في الملك^(١) » . مع أن العلم بالاشتقاق في العربية يوجب أن تكون الكلمة « الشيع » من الفعل « شايعه » أي شاركه قال الفيروزأبادي في قاموسه « هم شيعاء فيها كفقهاء أي كل واحد منهم شيع لصاحبه لصاحبه ككيس وكذا شيعّة بينهم أي مشاعة فالشيعّ اذن شريك قبل أن يكون قسيما أي مقاسما ، فاذا سميناه بما يؤول اليه قلنا « قسيم » لانه مقاسم آجلا أو عاجلا . فهذه فائدة من فوائد التدقيق في علم الاشتقاق والاستفادة من صيغه المختلفة .

والفَعِيلُ بمعنى « مُفَاعِلٌ » قرين آخر هو « فَعْلٌ » وهو أخف منه نقول « قارنه فهو قرينه وقرنه وشابيه فهو شبيهه وشبهه ومائله فهو مثيله ومثله » وفي قياسية هذا المشتق فائدة جلية في وضع المصطلحات .

وأين نحن من الاستفادة من صيغة « فَعْلَةٌ » اسم مفعول من الثلاثي وهي من أقدم صيغ اسم المفعول في اللغة العربية كالنقطة بمعنى المنقوطة والحفرة بمعنى المحفورة واللقمة بمعنى الملقومة والطعمة بمعنى المطعومة والكسوة بمعنى المكسوة بها ، والحزمة أي المحزومة والفرصة بمعنى المفروصة والنهزة أي المنهوزة وقد نقلت الى الصفات أيضا والضحكة أي المضحوك منه . ولطالما سمعت في دروس الهندسة وأخبار السدود والجدران والاسوار كلمة « الفَتحة » بفتح الفاء فلما اهتديت الى هذه القاعدة الصرفية قلت في نفسي ينبغي أن تكون تلك « الفَتْحَة »

(١) مجلة المجمع اللغوي المصري « ج ٦ ص ٥٠ » .

مكتبتنا العربية

«الْفُتْحَة» بضم الفاء على حسب القياس ، ففحصت عن صورتها فى المعجمات فاذا هى فيها «الْفُتْحَة» كما استرجحت وقِسْتُ • فهل استفاد المجمعون من صيغة «فُعْلَة» هذه ؟ فما قيس على كلام العرب فحكمه كحكم كلامهم • الجواب : لا . وكذلك القول فى الاستفادة من «الفعل» غير الثلاثى فى ميدان الاشتقاق ، لان أكثر مشتقات العلوم والفنون الحديثة تؤخذ من الاسماء الذاتية تقول نقطه تنفيطا من النفط وكبرته كبرته من الكبريت وأقلمه أقلمة من الاقليم وزعفره زعفره من الزعفران وبلوره بلوره ، وأقلها تؤخذ من الامور المعنوية مثل «انفعل انفعالا» وأمم تأمينا من «الأمة» و«دَوَّل تدويلا» من الدولة ، أقول هذا على اعتبار المعنى المراد اليوم بالتأميم والتدويل والا فهما مباينان للمراد أصلا ، فالتدويل مشتق لمعنى عام يخالف «التأميم» فالتأميم يراد به وقف الشيء على الامة ، والتدويل يجب أن يكون عند مشتقه وقف الشيء على الدولة ، وكلتا الكلمتين مفردة ، فلماذا يراد بالاول المفرد والثانى الجمع ؟ هذا هو الاضطراب بعينه وقد قرر فى بعض المنجاعم العربية نقل المجرد الثلاثى الى صيغة «فَعَلَّ» للتعدية أو التكرير أو النسبة أو السلب أو اتخاذ الفعل من الاسم ، فوافق مؤتمر المجمع المشار اليه ، تطبيقا لهذا القرار ، على صحة الالفاظ المستعملة الآتية : خذر ، حضر ، ورد ، شخص ، جسم ، حلل (١) • وفى هذا القرار نظر فنقل المجرد الثلاثى الى صيغة «فَعَلَّ» يجعله متعديا متعديا مطلقا فيجب أن تقسم التعدية الى أصلية وفرعية ولا يستثنى من ذلك الا قليل من الافعال كطَوَّف وجَوَّل ووقَّف بمعنى وقَّف فالتعدية الاصلية يراد بها اكساب المفعول فعل الفاعل • ثم ان «وَرَدَ وجَسَّم وشخص» مأخوذات من الورد والجسم والشخص لا من ثلاثى مجرد • وأما نقله للسلب أى لاداء عكس معناه مثل «مَرَضَه» تمرىضا وعله تعليلا وقرده تقريدا فهو عبث باللغة العربية لان النقل للسلب مخالف لطبيعة اللغات اصلا ومباين لقواعد اللغة العربية ، وهو

(١) مجلة المجمع اللغوى المصرى «ج ٦ ص ١٧٢» •

مكتبتنا العربية

فى كل الامثال التى ورد فيها شاذ ، كما جاء فى الفرنسية Plumer un oiseau أى تنف ريش طائر ، وكان القياس أن يقال Déplumeer . وكان من المستحسن الاستفادة من معانيه الاخرى كصيرورة فاعله الى أصله المشتق هو منه مثل « عجزت المرأة تعجيزا وثيت تشييا وعونت تعوينا أى صارت عجوزا وثيا وعوانا » ولمجيئه بمعنى تصير مفعوله الى ما هو عليه كقولنا : سبحان الذى ضوأ الاضواء ، أى صيرها اضواء ، وحزب فلان الاحزاب وجيش الجيوش وروض الرياض • وبمعنى عمل شئ فى الوقت المشتق هو منه مثل « هَجَرَ أى سار فى الهجرة ، وصبح أتى صباحا وغلس أى سار فى الغلس ، وبمعنى المشى الى الموضع المشتق هو منه مثل : فوز أى أوغل فى المفازة وغور أى دخل الغور (١) » .

وبمعنى صيرورة الفاعل مشبها لاصل الفعل من اسماء الذوات وذلك نحو « فَلَّكَ ندى الجارية أو فلكت هى : أى صار نديها كالفلكة » وهى فلكة المغزل وهى مستديرة • « ودنر الوجه صار فيه مثل الدنانير » بسبب المرض ، « وقعب الحافر : صار مقببا كالقعب وهو القديح الضخم » .

وفى اللغة الفرنسية واللغة الانكليزية ألوف كلمات مكسوعة أى مختومة بكسعة "able" و "abl" او "ible" مثل Convenable أى لائق وملائم وموائم ومناسب وموافق • وأصله معناه « قابل للملاءمة طالب لها » وما فى معناها ، ومثل Corrigible أى قابل للاصلاح • فالكسعة able تفيد القبول والقدرة والطلب والاستطاعة ، وهذا المشتق الافرنجى كثير الاستعمال فى لغة العلم والفن والادب عند الافرنج ، ولم نجتهد نحن فى وجدان مشتق ولا فى ايجاد اصطلاح يقابله لتسهيل علينا الترجمة ، مع أن صيغة « استفعل الشئ » فهو

(١) شرح الشافية للرضى الاسترأبادى « ١ : ٩٥ » .

مكتبتنا العربية

مستفعل « فى العربية تقابله حق المقابلة ، فقد قالت العرب : « استرمَّ الحائط : صار قابلاً للرمِّ والمرمة ، واستحصد الزرع أى صار قابلاً للحصد ، واستهدم البناء : صار قابلاً للهدم واستأبر واستلقح النخل صار قابلاً للابر والتلقيح واسترقع الثوب : « صار قابلاً للترقيع » وهو منقول من « استفعل » الذى للطلب على حسب التطور اللغوى ، وإِذْ كانت الاشياء الجامدة « واللاارادية » ليس لها طلب ، دل ذلك الوزن على « القبول والقابلية » • فصيغة « استفعل » اذن تقابل فى ميدان المصطلحات الكلمات الفرنسية والانكليزية المختومة بـ “abl” و “able” و “ible”

واذا دخل الفاعل فى حالة الصفة الفعلية ينقل من « مُسْتَفْعِل » الى « مُفْعِل » اسم فاعل من « أَفْعَلَ يَفْعِلُ » وهى همزة الدخول والوغل ، فتكون صيغة « مُفْعِل » للصفة المتطورة ، مثل « أثمر الشجر وأورق وأنجبت المرأة وأخصب القوم واقحطوا وأقشع الغيم وأنسل ريش الطائر وأمرت الناقة : در لبنها وأماه الحافر : بلغ الماء وأظارت الناقة : عطفت على بواها » وبهذا يعلم ان اطلاق بعضهم كلمة « مُكْمِل » على الطالب الذى لم يكمل النجاح فى دروسه غلط مبين ، فهو مستكمل لا مكمل • فإذا نجح فى امتحان الاستكمال فهو مكمل أى حائز للمكمال •

وينبغى اجراء قياسية « فَعِيل » بمعنى مفعول للاستفادة منه فى المصطلحات ، وهو لا يكاد يحصى كثرة ووفارة ، كالكسير والاسير والاخذ والجريح • ولذلك سمى المجمع العلمى العراقى Bed load « حميل القعر » يريد حميل المجرى ، أى ما يحمله المجرى ، والحميل أخف من « المحمول » وأرشق وأدل على المعنى وأقدم زمنا •

ومن الغريب أن كتاب العصر والمتأدين والمستأدين استعملوا « الملى » مكان المملوء ظنا منهم أنه اسم مفعول من « ملأه » والصحيح أنه صفة مشبهة من « ملؤ يملؤ » أى صار قادرا وكافيا وما اليهما من الصفات ، يقال « هو ملىء بالدفع وبالشعر

مكتبتنا العربية

وبغيرهما « • والظاهر أنهم التبس عليهم الامر وما أقر به من الالتباس في قول
عجلان بن لآى الغنوى :

على أن كرزاً من أذاة وجرأة ملئ ولكن سطوة الليث أول
أراد « ملئ بالأذاة والجرأة » أى كاف فيهما ، واف بما يوجبان ، لا أنه
« مملوء » • ودونه التباساً قول بعض الشعراء :

ملئ بهرٍ والتفاتٍ وسعة ومسحة عثون وقتل الاصابع
وقول آخر :

جمعت صنوف العى من كل وجهة وكنت مليئاً بالبلاغة من كتب

ولا نطيل في ذكر ألوان الاشتقاق المساعدة على حل مشكلة المصطلحات في
العربية ، كالمفعلة بمعنى السبب الذى يحمل على أصل فعلها كالمجهلة والمبجلة
والمجينة ، وهى مقيسة على غرار « مفعلة » الذاتية للدلالة على موضع كثرة الشيء
كالمسبعة والمأسدة • وكالفعالة لبقية الأشياء كالتخالة والحالة والنشارة والخلاصة ،
وخلاصة القول أن الاشتقاق هو العون الأكبر والملاذ الاقرب للغة العربية اليوم فى
اعداد المصطلحات العلمية والفنية والأدبية ، فينبغى الاستفادة من جميع السوانه
الواضحة وأبوابه الواسعة •

واذا ذكرت المساعى اللغوية الجامعية - أعنى مساعى المجامع العربية باعيانها -
كان للمجمع اللغوى المصرى فيها الفضل الأكبر والذكر الازهر خصوصاً فى
المصطلحات ، فما فتىء يسعى نحواً من ثلاث وعشرين سنة فى وجدان المصطلحات
وايجادها بالاشتقاق وتمحيص القواعد واقتراحها واصلاح العبارة المصرية وتقويمها
بطرائق علمية وبحوث موزونة وما انفك يسجل ذلك فى محاضر موضوعية ، وينشر
خلاصه فى مجلته المنعوتة أجمل النعت ، ولم يفته فى ذلك الا القليل ففى
مصطلحات البناء مثلاً لا نجد مقابلاً لما سمي بالفرنسية « Matériaux » وهو فى العربية « الحضرة » قال الزمخشري فى « أساس البلاغة : « وجمع فلان

مكتبتنا العربية

الحضرة يريد بناء الدار وهى عدة البناء من الآجر والجص وغيرهما •

ولم نر فى مصطلحات البناء « الكرياس » قال الفيومى المصرى فى باب

الكاف : « الكرياس • فعال بكسر الكاف الكيف فى أعلى السطح » •

ورأينا المجمع ايضا يستعمل « السائل » مكان « المائع » و « السوائل » مكان

« المائعات » مع أن العرب استعملت المائع وجمعه السالم وهو أدل على المسمى ، قال

الشريف الرضى فى المجازات النبوية فى شرح الحديث النبوى : وبل لاقمعاع

القول ، ويل للمصرين « شبه عليه السلام آذانهم بالاقمعاع التى تفرغ فيها ضروب

القول افراغ المائعات » (١) وقال فى شرح حديث « أنجشة » : « القارور : فاعول

من استقرار الشئ فيه فكأنه قرار للشرب وغيره من المائعات » (٢) • وقال أبو منصور

الثعالبي فى فقه اللغة « الفصل الحادى والاربعون فى تقسيم أوعية المائعات » • (٣)

وقال عبدالوهاب الشعرانى فى ترجمة عبدالقادر السبكى : « وكان له فى خروجه

وعاء يشتري فيه جميع ما يطلبه الناس من المائعات فكان يضع الشيرج والعسل

والزيت الحار وغير ذلك ثم يرجع فيعصر من الاناء لكل أحد حاجته من غير

اختلاط (٤) » • وألف الامام ابن يتيمة فيما ألف « قواعد فى المائعات والمياه

وأحكامها » • (٥)

فهل يقول مترجم Liquide الاول ان العرب لم تستعمل له كلمة خاصة

فاختار هو « السائل » ؟ لا • لا يحق له ذلك القول وانما ذلك تقصير فى التنقيح

والتنقيب عن المصطلحات فى كتب العرب •

وفى مشكلة المصطلحات لا يزال الجدل قائما فى قضية التعريب • وقد أقر

(١) المجازات النبوية « ص ٢٩ » طبعة مصر •

(٢) الكتاب المذكور « ص ٣٣ » •

(٣) فقه اللغة « ٢٦٢ » طبعة اليسوعيين •

(٤) طبقات الشعرانى « ج ٢ ص ١٥٩ » طبعة المطبعة الشرقية بالقاهرة •

(٥) العقود الدرية « ص ٤٥ » •

المجمع اللغوى المصرى التعريب فى قراراته الأولى بقوله « يجيز المجمع أن يستعمل بعض الالفاظ الاعجمية عند الضرورة على طريقة العرب فى تعريبهم » (١)

وفى الحق أن هذه الضرورة هى موضع الخلاف ، وقد نشر فى جزء القرارات عنه مقال فى بيان الغرض من قرارات المجمع وفى الاحتجاج لها ، فاحتج كاتبه بأن العلماء أجمعوا على أن التعريب سماعى لا يقاس على ما ورد منه عن العرب ، وبأنه يخشى من فتح باب التعريب تفشى الاعجمية فى الكلام وغلبتها على العربية ، فتتحرف على توالى الدهور بل تنقرض فتقرض معها القومية العربية ، ويستغلق القرآن ويبيد كل ما دون باللسان العربى من العلوم والاداب والشرائع (٢) . وفى ذلك شىء من المبالغة ، فالكاتب نفسه استعمل الفعل « دَوَّنَ » وهو مشتق من الديوان الكلمة الفارسية وقد استعملت كلمة « الديوان » فى اللغة العربية حقيقة ومجازاً كديوان الدولة ودواوين الشعراء والنثر ، واشتق منه فعل هو « دَوَّنَ يَدُوِّنُ تدوينا » وصار الاسم والفعل من « كلام العرب » • والصواب أن اسماء الامراض الجديدة وأدويتها والادوية الجديدة واسماء الحيوانات التى لم تعرفها العرب وأسماء كل ما لم تعرفه العرب من الماديات الساذجة أى الخام كما تقول العامة والاسماء الخفيفة أصلا كالترم أى Terme والخفيفة اختصارا كالسينما ، ينبغى تعريبها واستعمالها ، أو يجوزان فى الاقل ، وفى أحوال الالتزام من مصطلحات القانون المدنى نرى فى مجلة المجمع اللغوى المصرى كلمة Terme الفرنسية ، ويقابلها فى العربية « الاجل » (٣) وهى كلمة حسنة ، وقد استعملت فى القرآن الكريم بمعنى مدة العمر ومدة الشىء ، غير أن « الترم » عربت فى عصر الحرب الصليبية الثانية فى المئة السادسة من الهجرة ، قال أبو شامة فى أخبار

-
- (١) مجلة المجمع اللغوى المصرى « ج ١ ص ٣٣ » •
 (٢) مجلة المجمع اللغوى المصرى « ج ١ ص ٢٠٠ » •
 (٣) مجلة المجمع اللغوى المصرى « ج ٦ ص ٣٤ » •

مكتبتنا العربية

سنة « ٥٨٧ » الخاصة بالحرب بين صلاح الدين الأيوبي والملوك الصليبيين أيام محاصرتهم مدينة « عكا » : « وذكروا أن الملوك قد أجابوا السلطان الى أن يكون ما وقع عليه القرار يدفع في (تروم) ثلاثة أى نجوم ، كل ترم شهر ٠٠٠ حتى حصل لهم ما التمسوه من الاسارى والمال المختص بذلك (الترم) ٠٠٠ ولم يزالوا يطاولون ويقضون الزمان حتى انقضى (الترم) الاول فى ثامن عشر رجب ثم أنفذوا ذلك اليوم يطلبون ذلك فقال لهم السلطان : اما أن تنفذوا إلينا أصحابنا وتسلموا الذى عين لكم فى هذا (الترم) ونعطيك رهائن على الباقي يصل اليكم فى (ترومكم) الباقية واما أن تعطونا رهائن على ما نسلمه اليكم حتى تخرجوا إلينا أصحابنا ، فقالوا : لا نفعل شيئا من ذلك بل تسلمون ما نقبضه بهذا (الترم) ، وتقنعون بأمانتنا حتى نسلم اليكم أصحابكم » (١) . وفى الخبر استعمال « الترم » كثيرا و « النجم » دون « الاجل » ، وأغرب من ذلك ما نقرأه فى المنجد فى احدى طبعاته : « ترم له ترما : عين له وقتا » ، وقد حذفت هذه المادة منه فى الطبعات المتأخرة . والذى قدمناه يدل على تساهلهم فى التعريب لما يخف على اللسان .

وأما مشكلة الصرف فى العربية فهى صغرى مشكلاتها وقد أدمجنا حل معظمها فى الكلام على المصطلحات ، فمهما كثر القياس فى الصرف زادت ثروة اللغة العربية واتسعت آفاقها ، وتبرأت من القصور المنسوب إليها بهتاناً وعدواناً ، على أنه ينبغي أن لا يلتفت الى الشاذ عن القياس ، مما نبه عليه الصرفيون كقولهم : « أورس الشجر فهو وارس ، اذا اخضر ورقه ، وأملح البلد فهو مالح وأملح الماء فهو مالح أو ملح ، وأغضى الليل فهو غاض ، وأقرب القوم اذا كانت ابلهم قوارب فهم قاربون ، وأيفع الغلام فهو يافع » . فقد ورد أيضا « مورس » و « مُغضٍ » ، وليس ذلك من الشذوذ بل من أداء معنى الثقيل بالخفيف على الاستعارة ، قال قال الفيومى فى المصباح المنير « أشار بعضهم الى أن ذلك ليس باسم

(١) كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين « ج ٢ ص ٨٩ » .

مكتبتنا العربية

فاعل للفعل المذكور معه بل هو نسبة إضافية بمعنى « ذو الشيء » فقولهم « أمحل البلد فهو مأحل » أى ذو محل وأعشب فهو عاشب أى ذو عشب كما يقال : رجل لابن وتامر أى ذو لبن وتمر » • وقد ذكرنا هذا الرأى فى صدر المقالة •

وعلى رأى تغليب القياس فى الصرف ينبغى التساهل فى جموع التكسير التى هى من خصائص اللغة العربية ، وقد أحسن المجمع العلمى المصرى باقراره قياسية الغالب من جموع التكسير ، وقياسية جمع الكلمات التى لم تسمع جموعها ، وجموع التكسير للثلاثى المجرد من تاء التانيث ، كجمع « فعل » المعتل العين على « فَعُول » و « أفعال » (١) كسيف وسيوف وأسياف ، والصواب أن هذا الوزن يشمل المعتل الفاء أيضا كوسق وأوساق ووغد وأوغاد ووضع وأوضاع ووقف وأوقاف ، والمعتل اللام كنحو أنحاء ويشمل المضعف قال الشريف هبة الله بن التجرى فى أماليه فى الكلام على جمع « فَعَلَّ على أفعال » من الصحيح « واتسع فى المضاعف فقيل فى رَبِّ وجدَّ وعمَّ ومنَّ : أرباب وأجداد وأعمام وأمنان » وقد جاء من الصحيح ما لم يذكره الصرفيون مثل « لحن وألحان وبعض وأبعض ولفظ وألفاظ ولحظ وألحاظ ونجد وأنجاد واطر وأسطار وأنف وآناف ووهم وأوهام وكبش وأكبش ووزن وأوزان ونهر وأنهار ورمس وأرماس » هذا مما ألفته الاسماع ، ولم أذكر ما لم تألفه ولم تعرفه فهو أكثر منه عددا وقد استعمل المجمع المصرى كلمة « أبحاث » جمع « بحث » (٢) فاقصره فى اقرار قياسية « فَعَلَّ على أفعال فى المعتل العَيْن يجعله مخطئا فى هذا الجمع فالصواب اذن اقرار « فَعَلَّ على « أفعال » مطلقا ، ما لم يحدث ذلك التباسا كجمعهم اليوم « مجدا » على « أمجاد » مع أن القدماء جمعوا « المجيد » على أمجاد ، كيتيم وأيتام وشريف وأشراف ، وهذا غير جمعه المكسر الاصلى « مجداء » وغير المصحح

(١) مجلة المجمع اللغوى المصرى « ج ٤ ص ١ » •

(٢) أمالى ابن الشجرى « ج ١ ص ٣٢٩ » •

(٣) مجلة المجمع اللغوى المصرى « ج ١ ص ٧٢ » •

« مجيدون » ومنصوبه ومجروره « مجيدون » . كما جمعت أنا سبحة المسيح
على « سباح » كنقطة ونقاط ونكته ونكات ونطفة ونطاف وقلة وقلال فى نظمى
احدى رباعيات الشاعر الايرانى المعاصر حسين قدس النخعى السفير فى سباعية
عربية :

بهذا العالم الفانى الوفاء تخير معزلا سهل البقاء
وخذ صهبا بارقة السناء وخودا تستيك بلا جفاء
اذا مات جسمك واستحالا ترابا فليكن لهم تلالا
لحمرٍ أو (سباحاً) لاذكار

وأجبرت على جمع الصحبة على صحب جمعا لغويا فى نقلى رباعية ثانية
قياسا على (التوب) فى القرآن الكريم وهى :

تجنب أن تسير بغير قلب يقودك عن مراودة وحب
ولا تصحب سوى أهل (لصحب) رفيق كيس الاخلاق ندب
وقبل من حببك وجنتيه شقيقا تحت نرجس مقلتيه
واسرع فالرحيل بلا اختيار

واختتم الكلام على مشكلة الصرف بقولى : انه يجب علينا أن لا نجعل القواعد
الصرفية غاية وهى وسيلة ، ولا نبقى متمسكين بمذهب البصريين فيه فالقول مثلا
بأن « المصدر » أصل المشتقات مثلا قد أصبح خرافة صرفية ، ورأيا فائلا ، فالمصدر
اسم للفعل وتجريد منه ، ولا يوجد الاسم قبل وجود المسمى ، والفعل تجسيد
والمصدر تجريد ، وفرعية المصدر من الفعل قال النحويون ان المصدر يعمل
عمل فعله ولم يقولوا ان الفعل يعمل عمل مصدره ، (١) فيجب اطراح رأى
البصريين والاخذ بمذهب الكوفيين فى ذلك فهو المذهب الحق الذى يفيدنا فى هذا
العصر .

وكذلك ينبغى الاخذ بمذهبهم فى النسبة الى الجمع المكسر كالدولى ، وقد

(١) تراجع « المباحث اللغوية فى العراق ص ١٣ - ٤ » محاضرات لكاتب
البحث .

مكتبتنا العربية

أجاز ذلك المجمع اللغوى المصرى فى قراراته وقال : « المذهب البصرى فى النسب الى جمع التكسير أن يرد الى واحدة ينسب الى هذا الواحد ويرى المجمع أن ينسب الى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك » . (١)
وقد أوضح سبب هذا القرار الدكتور محمد توفيق رفعت بعد ذلك بقوله : « رأى المجمع فى هذا أن النسبة الى الجمع قد تكون فى بعض الاحيان أبين وأدق فى التعبير عن المراد من النسبة الى المفرد وبهذا عدل عن مذهب البصريين القائلين بقصر النسبة على المفرد ، الى مذهب الكوفيين المترخصين فى إباحة النسبة الى الجمع بوضيحا وتينا » . (٢)

وفى الحق أن النسبة لا ينظر فيها الى كون المنسوب اليه جمعا أو مفردا لأنها نسبة اسم الى اسم آخر لاتصاله به نسباً أو مكاناً أو مادة أو لونا أو حزبا أو حرفة أو شيئا آخر ، كالعربى والتميمى والمكى والحجرى والدرى والاقصى والشعوبى ، فالنسبة وسيلة الى الايضاح ولا يتم الايضاح الا بالمحافظة على صورة الاسم المنسوب اليه ، فكمال صورته هو الكفيل بفائدة الايضاح والتغير فيه يؤدي الى ضياع الفائدة المرادة بالنسبة . (٣)

ومع هذا البيان وقرار المجمع اللغوى المصرى للنسبة الى جمع التكسير عند الحاجة اليها ، لا تزال نزال نقراً قول المعاصرين « الحكم المملوكى بمصر » بدلا من الحكم المماليكى ولا تزال ايضا نسمع مذيعى محطات الراديو العربية يقولون « الدَّوْلَى » للانترناسيونال International وهو لا يؤدي المراد أبدا ، لان الدَّوْلَى منسوب الى جنس الدولة فهو يميز المنسوب عن اللا دَوْلَى - ان صح قولى - كالشئ الخاص بالامة أو الاسرة ، أو الشعب ، أو غير ذلك ، ومع اصرار هؤلاء المذيعين على « الدَّوْلَى » تجدهم يقولون « الحركة العمالية » والاجتماع الجماهيرى و« القانون العمالى » نسبة الى العمال جمع العامل ، فلماذا لا يقولون « الحركة العاملة » والاجتماع الجمهورى و« القانون العاملى » ؟!

— للبحث بقية —

-
- (١) مجلة المجمع اللغوى المصرى « ج ٢ ص ٣٥ » .
 - (٢) مجلة المجمع اللغوى المصرى « ج ٣ ص ٤ » .
 - (٣) المباحث اللغوية فى العراق « ص ٢٥ - ٢٦ » .